

خلال نوفمبر 2018.. تزامنا مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك

## «بيتك»: 3% نمو ودائع البنوك إلى 43 مليار دينار

نوفمبر على أساس شهري بنسبة 2٪، في حين تحسنت الودائع الادخارية بشكل محدود بلغ 70 مليون دينار، كما ارتفعت أيضا الودائع لأجل بنحو 0,3٪ على أساس شهري.

وعلى ذلك، تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في نوفمبر على أساس شهري بنسبة 0,3٪، حين بلغت 34 مليار دينار، وعلى الجانب الآخر زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة 1٪ مقارنة مع 2,6 مليار دينار في أكتوبر 2018.

### ودائع الحكومة

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 6,3 مليارات دينار في نوفمبر منخفضة على أساس سنوي بنسبة 6٪، بينما تراجعت على أساس شهري بنسبة 1,6٪ عن حجمها في أكتوبر البالغ نحو 6,4 مليارات دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لأجلها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة تراجمت نسبيا إلى 95,33٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في نوفمبر العام الحالي مقارنة مع 95,28٪ في نوفمبر العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4,67٪ مقابل 4,72٪ في نوفمبر 2017.



بالعملة الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 92,8٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلا عن نسبتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في نوفمبر 2017 البالغة نحو 92,6٪، وانخفضت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في

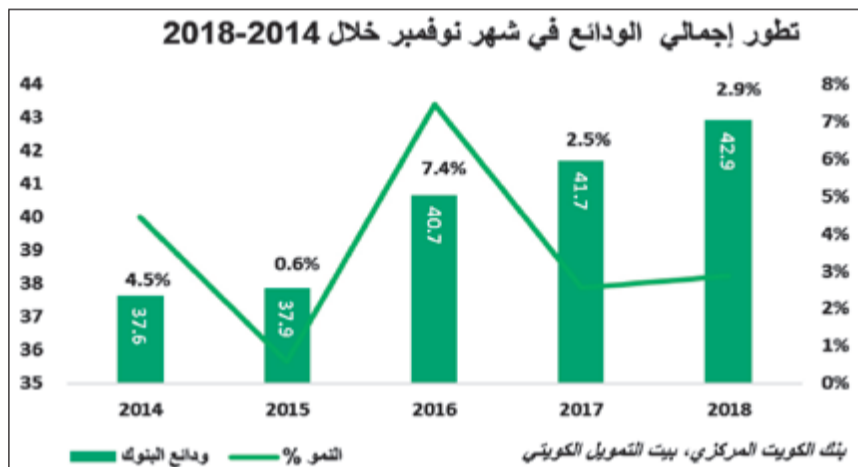
36,6 مليار دينار، مقارنة مع 35 مليار دينار في نوفمبر 2017، في حين تراجعت 0,2٪ عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في أكتوبر البالغ 36,7 مليار دينار. وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع

4.6 ارتفاعاً سنوياً

ودائع «الخاص»

إلى 36,6 مليار

دينار



بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

أسعار النفط وصفقات اندماج المصارف من أهم الملفات الاقتصادية في المنطقة

## «المركز»: 4,1% نمو الناتج المحلي الكويتي في 2019

ربح جميع الديون الجديدة التي باعتها الأسواق الناشئة في السنوات الثلاث الماضية. وتبلغ حاليا حصة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 14٪ من إجمالي رصيد المعلقة. ويساهم إدراج بنك جي بي مورغان للسندات في المؤشر في اتساع قاعدة المستثمرين، وقد يؤدي إلى زيادة سيولة السندات والحوكوك الخليجية. ومن شأن النهج المتنوع الخاص بالمؤشر، الذي يقلل من وزن أكبر الجهات المصدرة نسبة إلى المبلغ المستحق، أن يعود بالفائدة على الاقتصاد الكويتي. ويمكن أن تسهل التدفقات إلى ما يقرب من 50٪ من السندات الخارجية المعلقة في الكويت.

### 4-مدى تنافسية اقتصادات الخليج

وأضاف التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي قد بذلت جهودا كبيرة بغية تحقيق الإصلاح الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار لتحسين مستواها في مؤشر التنافسية. وتعمل دول البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات على تطبيق سياسات تستهدف الإسراع بإيقاع إجراءات بدء النشاط التجاري. وحازت الكويت المرتبة السابعة عالميا وفق تصنيف البنك الدولي لجهة سداد الضرائب وذلك في تقرير الأعمال الخاص بالكويت. وتحتمل المنطقة مجموعة من الاقتصادات الأشد تنافسية عالميا، مثل الإمارات وقطر والسعودية، التي تحتل المراتب 17 و 25 و 30 على التوالي بين 137 دولة وفق مؤشر التنافسية العالمي. وفي ظل تنامي شريحة الشباب في ديموغرافية سكان دول مجلس التعاون الخليجي، أضحت العمل على خلق فرص عمل في نطاق القطاع الخاص أمرا حتميا لضمان مستقبل مزدهر للمنطقة. وتعد بيئة الاقتصاد الكلي وكفاءة سوق العمل من أهم المجالات التي لا يزال على حكومات دول الخليج بذل المزيد من الجهود لارتقاء بها.



أبوظبي الوطني بداية لسلسلة من عمليات الدمج داخل القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع أن تؤدي صفقة اندماج كبرى أخرى بين بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد إلى تأسيس أكبر مصرف إسلامي في الكويت وثاني أكبر مصرف إسلامي في منطقة الخليج.

ووفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بلغ متوسط الإنتاج الأمريكي في عام 2018 قرابة 1,5 مليون برميل يوميا فوق مستويات العام 2017، ومن المرجح أن يتجاوز الإنتاج الأمريكي 12 مليون برميل يوميا بحلول منتصف العام 2019.

ووقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

وتوقع تقرير «المركز» أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة لافتة في العام 2019 إلى 3٪ في هذا العام. ومن المرتقب أن تكون لدولتي عمان والكويت الريادة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة نمو 5٪ و 4,4٪ خلال عام 2019 على التوالي. كما أن الكويت في وضع جيد من حيث الموازنة المالية التي من المتوقع أن تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

المبنية على التحليل والبحوث والخبرة التي يتمتع بها فريق إدارة الأصول في السوق السعودي، وقد أثبتت عملية الاستثمار ذات القيمة العالية نجاحها. وتوقع الغانم «أن يتفوق أداء السوق السعودي على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مدعوما بالإدراج في مؤشر فوتسي وأم أس سي أي للأسواق الناشئة، وبالنظر إلى الخلفية الاقتصادية العالمية الحالية ودورة أسعار الفائدة

مؤشر السوق الرئيسية – تاسي) منذ التأسيس بواقع 92٪ (الصندوق 155,5٪ مقابل 63,4٪ للمؤشر) وخلال العام 2018 بواقع 7,4٪ (الصندوق 15,7٪ مقابل 8,3٪ للمؤشر). وتعليقا على أداء الصندوق، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة والرئيس التنفيذي للاستثمار في جلوبل السعودية بدر الغانم: «يعود الفضل في هذا الأداء القوي للصندوق إلى الإستراتيجية الاستثمارية

وأشار التقرير في أن العام 2018 قد شهد تقلبات كبيرة في أسعار النفط وخاصة خلال النصف الثاني من العام، حيث وصل سعر برميل النفط 86 دولارا في أكتوبر 2018، قبل أن يتراجع ليصل عند 60 دولارا للبرميل في نهاية العام. وتوقعت العديد من البنوك الاستثمارية أن يتراجع سعر النفط خلال عام 2019 بين 61 و 73 دولارا للبرميل. وربما يؤدي تمديد فترة خفض الإنتاج إلى تخفيف الضغط على أسعار النفط على المدى القصير. ومع ذلك، لا تزال احتمالية ارتفاع أسعار النفط لتتجاوز حدود 80 دولارا بعيدة مع استمرار ارتفاع معدلات الإنتاج في مناطق أخرى.

أعلن بيت الاستثمار العالمي السعودي (جلوبل السعودية)، في بيان صحافي أمس عن تحقيق صندوق جلوبل للأسهم السعودية عاما آخر من النجاح ليكون بنهاية العام 2018 بين أفضل 5 صناديق أسهم تقليدية أداء في السوق السعودية بإجمالي حجم أصول مدارة تبلغ 569 مليون ريال (152 مليون دولار). وحقق الصندوق، والذي تأسس في يناير 2009، أداء فاق أداء مؤشر القياس



بدر الغانم

ضمن أولى فعاليتها التوعوية لعام 2019

## «أسواق المال» تستعرض

## «أحكام عرض الشراء الجزئي»



حنان الغريبي تتوسط فهد الصباح وخالد الفهد

### طارق عربي

أفاد الصباح بأن هناك عددا من الشروط التي يجب توافرها عند تقديم العرض، وأنها لا يكون العرض نقيدا، وأن يؤدي عرض الشراء إلى الحصول على ما لا يقل عن 30٪ ولا يزيد على 50٪ من رأسمال الشركة. وأن يكون ناتج ملكية مقدم العرض لا يقل عن هذه النسب بعد تقديمه العرض، كما يجب الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية للشركة محل عرض الشراء بنسبة تصويت بالموافقة لا تقل عن 70٪، علما بأنه يجب ألا يكون تقديم عرض الشراء الجزئي نتيجة انطباق أحكام الاستحواذ الإلزامي.

### الإفصاح

أما بخصوص الإفصاح عن عقد الشراء الجزئي، فقال إنه يتعين إخطار الهيئة قبل القيام بالإفصاح عن الاتفاق الأولي بشأن عرض الشراء الجزئي، كما يجب أن يتضمن الإفصاح اسم مقدم العرض، والشركة محل العرض، وعدد الأسهم، والنسبة المراد الحصول عليها من رأس مال الشركة، على ألا يتضمن الإفصاح أي معلومات يجب أن ترد في مستند العرض مثل «السعر، الجدول الزمني، مدير عملية الشراء، ومصادر التمويل».

## فرصة للمسيطرين لزيادة ملكيتهم والمساهمين للتخارج بأسعار تنافسية

والتداول لتطبيق النسبة والتناسب، والثالث هو ضمان حقوق كل المساهمين من خلال تطبيق آلية النسبة والتناسب، بالإضافة إلى منحهم حق التصويت بالجمعية العامة. من جانبه، استعرض مدير دائرة الاستحواذ فهد الصباح من خلال محاور عدة، عرض الشراء الجزئي وبيان طبيعته، وذلك قبل أن ينتقل للحديث عن شروط هذا العرض وضوابطه وأحكامه، وإجراءات تنفيذ عرض الشراء الجزئي ومرامله.

وقال إن المقصود بعرض الشراء الجزئي هو المحاولة أو التفاوض بنسبة تؤدي إلى الحصول على ما لا يقل عن 30٪ ولا تزيد على 50٪ من رأسمال الشركة محل عرض الشراء الجزئي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تقل النسبة المراد الحصول عليها عن 5٪ من إجمالي رأسمال الشركة محل عرض الشراء الجزئي، وأن يلتزم مقدم عرض الشراء بتقديم العرض لكل المساهمين، وأن يتم توزيع أسهم مساهمي الشركة محل الشراء بطريقة النسبة والتناسب.

### شروط عقد الشراء

وفيما يتعلق بشروط عقد الشراء الجزئي،

## جمعية الملتف التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير

بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (1284)

والمؤرخ في 2019/01/14 والأنشطة كالتالي:

م	النشاط	المساحة	القيمة الإجمالية	الموقع	الرقم الأبي للنشاط
1	صيدلية	57 م <sup>2</sup>	2000 د.ك.	المنقف - ق 4 - شارع فهد هملان	20234496

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاقتصاد و لديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
- 2- توضع العطاءات بالمدفوع مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16) لسنة 2016 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
- 4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون يشيك واحد مدقق.
- 5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ قدره (250 د.ك.) قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإجمالية المعتمدة على التعاقد.
- 6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (100 د.ك. لاغير)، غير قابل للاسترجاع وذلك اعتباراً من تاريخ 2019/01/16 إلى تاريخ 2019/01/29 من الساعة (9:00) صباحاً وحتى الساعة (3:00) عصراً من الأحد إلى الخميس.
- 7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بعقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستثمارية (جولي - الدائري الرابع) من تاريخ 2019/01/16م إلى تاريخ 2019/01/29م خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتباراً من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 3 عصراً.
- 8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد والالتزام به وفقاً للشروط والأحكام.
- 9- مبلغ الدعم المقدم.
- 9- تطبيق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
- 10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعدت بأي رخصة أخرى.
- 11- تطبيق أحكام القانون رقم (30) لسنة 2016 والقانون رقم (28) لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلية وتداول الأدوية.

المستندات المطلوبة:

- 1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
- 2- صورة من الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
- 3- أن يقدم طلب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي مستمر للنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستمراً من قبله حالياً، وفي حال ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجيد منه وتحمله المسؤولية القانونية.
- 4- شيك مصدق بقيمة (250 د.ك.) مائتان وخمسون ديناراً كويتي قيمة الضمان الأولي.
- 5- شيك مصدق بقيمة الدعم.
- 6- وصل كراسة الشروط.
- 7- كراسة الشروط معبأة ومتممة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

للاستعلام الاتصال على / 23710272 داخلي 101 - 102